منظمة العمل الدولية

مذكّرة إرشادية من منظمة العمل الدولية

فرص عمل أكثر وأفضل

إدراج المؤسسات المستدامة في المساهمات المحددة وطنيًا من أجل تحقيق انتقال عادل

رسم توضيحي أنتجه Adobe Firefly باستخدام الذكاء الاصطناعي

رسم توضیحی آفسا با استفاده Adobe Firefly

النقاط الرئيسية

تشكّل المساهمات المحددة وطنيًا التزامات تقطعها الدول لمواجهة تغيّر المناخ وتحقيق أهداف اتفاق باريس. وقد تمثّل أيضًا خططًا وطنية للاستثمار والتنمية، غالبًا ما يمتدّ تأثيرها على الاقتصاد بأكمله. ومن خلال اعتماد مبادئ الانتقال العادل في المساهمات المحددة وطنيًا، يمكن تعزيز الطموح المناخي ودفع عجلة التنمية المستدامة.

يُعتبَر تطوير المؤسسات المستدامة عاملًا جوهريًا يساعد البلدان على تحقيق مساهماتها المحددة وطنيًا، وإحراز التقدّم في الانتقال العادل، وزيادة فرص العمل اللائق إلى أكبر حد. وتُشكّل المؤسسات المستدامة، على اختلاف أنواعها وأحجامها، محركات للنمو الاقتصادي والابتكار، وتؤدّي دورًا أساسيًا في توفير المزيد من فرص العمل الأفضل، وفي التحوّل نحو اقتصادات مستدامة وشاملة.

تقدّم هذه المذكرة إرشادات حول إدراج المؤسسات المستدامة في المساهمات المحددة وطنيًا من أجل تحقيق انتقال عادل، وهي موجّهة إلى الأخصائيّين العاملين على تعزيز المؤسسات المستدامة، وإلى ممثلي الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل المنخرطين في وضع المساهمات المحددة وطنيًا في بلدانهم.

يعزز **الانتقال العادل** بناء اقتصادات مستدامة بيئيًا بطريقة تراعي الشمولية، وبالتحديد، من خلال توفير فرص عمل لائقة، والحد من أوجه عدم المساواة، وعدم استبعاد أي شخص أو فئة. وينطوي ذلك على زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من العمل المناخي والبيئي، وتوفير بيئة مواتية للمؤسسات المستدامة، وتخفيف التحديات وإدارتها بعناية.

ما هي **أبرز التهديدات** التي تواجه المؤسسات والعاملين فيها جرّاء تغيّر المناخ، وما التدابير المُنفّذة لمعالجتها؟

رسم توضيحي أُنشئ باستخدام Adobe Firefly

أبرز التهديدات

الآثار المناخية تُهدد الأعمال المعتمدة على الطبيعة

تؤدّي هذه الآثار إلى مخاطر تواجه مؤسسات عدّة تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الطبيعة في تقديم السلع والخدمات في مختلف القطاعات.

الظواهر المناخية المتطرفة تُكبّد تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة

المؤسسات، وتعطّل العمليات وسلاسل الإمداد، وتؤدي إلى خسارة الوظائف وتراجع الإنتاجية، وتعرّض صحة وسلامة العمال وأصحاب العمل للخطر

الانتقال غير المتكافئ يفرض تحديات خاصة

تشمل هذه التحديات نقص التمويل، وتغيّر متطلبات الامتثال التي تلتزم بها المؤسسات، بالإضافة إلى الثغرات في الحماية الاجتماعية للعمال. وقد تزداد حدة هذه التحديات مع غياب الحوار الاجتماعي وتجاهل الاقتصاد غير النظامي عند وضع السياسات المناخية.

مخاطر انعدام أمن الطاقة

تواجه المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها مخاطر مالية وتشغيلية بسبب الوصول المحدود إلى الطاقة الكهربائية الموثوقة والمستدامة والميسورة التكلفة، وهو ما تفاقمه الصدمات المناخية وارتفاع تكاليف الانتقال.

تهديدات متنوعة تطال مختلف أنواع المؤسسات

تواجه المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والوحدات في الاقتصاد غير النظامي، والتعاونيات، وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والشركات الكبرى، تهديدات متنوعة ناجمة عن تغيّر المناخ والسياسات ذات الصلة.

ما **الفرص المحتملة** التي تستفيد منها الدول من خلال التركيز على المؤسسات المستدامة في عملية الانتقال العادل ضمن إطار مساهماتها المحددة وطنيًا؟

رسم توضيحي أُنشئ باستخدام Adobe Firefly

الفرص المحتملة

تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب المكاسب الاجتماعية والبيئية وفرص العمل

من خلال المؤسسات المستدامة، وبخاصة مع تحوّل القطاعات القائمة وازدياد عدد القطاعات ذات الانبعاثات المنخفضة.

تنويع الاقتصاد من خلال فرص عمل جديدة

مع تعزيز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية.

التخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه عبر مؤسسات خضراء ومرنة

من خلال قيام المؤسسات المستدامة على اختلاف أنواعها وأحجامها بإزالة الكربون من عملياتها، والتكيّف مع المخاطر المناخية، والنمو في أسواق جديدة، وحماية العمال، وتوفير وظائف لائقة.

دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا

من خلال تبنّي المؤسسات المستدامة التكنولوجيا الصديقة للبيئة وتكييفها مع السياق المحلّي، وتعزيز الكفاءة، وخفض التكاليف، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، وتطوير نماذج أعمال مبتكرة.

تعزيز سلاسل الإمداد والقيمة

من خلال زيادة قدرة المؤسسات على الصمود، وتقليل الانبعاثات، والالتزام بممارسات أعمال مسؤولة، ودعم العمل اللائق على مختلف مستويات الإنتاج.

عدم ترك أي شركة أو عمالها خلف الركب

إذ إنّ الانتقال العادل من خلال تطوير المؤسسات المستدامة يمكّنَ الفئات الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا، ويعزّز الشمول في بناء اقتصاد مرن وخفيض الكربون، ويدعم تنظيم الاقتصاد غير النظامي.

تحفيز الاستثمارات المالية لتحقيق انتقال عادل

جذب استثمارات من مصادر عامة وخاصة ومؤسسات مالية من أجل دعم الأسس البيئية والاجتماعية للانتقال، وتمكين المؤسسات المستدامة (المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات والشركات الكبرى) من خفض الانبعاثات، وتعزيز القدرة على الصمود، وتنفيذ تحوّلات على مستوى المؤسسة، وتوفير وظائف لائقة.

اعتبارات يجب مراعاتها
عند إدراج المؤسسات المستدامة في المساهمات المحددة وطنيًا

- **ضمان الحوار الاجتماعي الفعّال في عملية إعداد المساهمات المحددة وطنيًا** – لأنّ الحوار عامل أساسي لفهم وجهات نظر الجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي ومخاوفها، ولا سيما منظمات العمال وأصحاب العمل.

- **ترسيخ مبدأ الانتقال العادل في المساهمات المحددة وطنيًا** - من خلال بناء روابط قوية بين الأهداف المناخية ومبادئ الانتقال العادل لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والعمالية للعمل المناخي.

- **إبراز دَور المؤسسات المستدامة المتنوعة كمحرّك للعمل المناخي والعمل اللائق** – من خلال تسليط الضوء على أهمية المؤسسات المستدامة على اختلاف أنواعها وأحجامها (المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) في تحقيق المكاسب البيئية والاجتماعية والعمالية.

- **توفير بيئة ممكّنة للمؤسسات المستدامة** - من خلال إدراج هكذا بيئة بوضوح في المساهمات المحددة وطنيًا، يتوفّر يقينٌ على صعيد السياسات والتزامٌ واضحٌ بتطوير المؤسسات في مجالات مثل خدمات تطوير الأعمال، وتقديم الحوافز أو الدعم، وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية أو السياسية، وغيرها.

- **التركيز على تطوير وتعزيز سلاسل الإمداد والقيمة** – توضيح مسارات فعالة في المساهمات المحدَّدة وطنيًا لبناء سلاسل إمداد وقيمة جديدة قائمة على السلع أو المنتجات، وتعزيز مرونة السلاسل القائمة.

- **تعزيز الممارسات المسؤولة في العمل** - دمج اعتبارات العمل اللائق والمنتِج في الإجراءات المناخية والبيئية التي تتّخذها المؤسسات وفي تدابير العناية الواجبة. ويُشكّل إعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن ممارسات الأعمال المسؤولة، مرجعًا توجيهيًا للمؤسسات في سياق الانتقال العادل.

- **إدراج التمويل المخصّص لتطوير المؤسسات المستدامة وتحقيق أهداف الانتقال العادل في المساهمات المحددة وطنيًا** - الربط الصريح بين الأهداف المناخية وأهداف الانتقال العادل من جهة، واستراتيجيات التمويل من جهة أخرى، لحشد الموارد العامة والخاصة، وتسهيل وصول المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها إلى رأس المال.

- **الاستفادة من أسواق الكربون لصالح المؤسسات المستدامة والعمل اللائق** - إدراج التزامات في المساهمات المحددة وطنيًا تتيح للمؤسسات المشاركة في أسواق الكربون من أجل تحقيق انتقال عادل.

- **الالتزام بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا بمشاركة الجهات الفاعلة في عالم العمل** - اعتماد نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، يشارك فيه كل من منظمات العمال وأصحاب العمل، والوزارات المعنية، والمؤسسات المالية، والهيئات الداعمة للمؤسسات، من أجل تعزيز الانتقال العادل للجميع.

١. ما هي المساهمات المحددة وطنيًا؟

المساهمات المحددة وطنيًا هي تعهّدات أو خطط مناخية تضعها الدول الملتزمة باتفاق باريس[١]، وتبيّن إجراءات كل دولة وخططها لخفض الانبعاثات للمساهمة في تحقيق الهدف العالمي لإبقاء الاحتباس الحراري عند ١,٥ درجة مئوية، والتكيّف مع آثار تغيّر المناخ، وتحديد السُبُل الضرورية لضمان توفر الدعم المالي الكافي لهذه الجهود. ويجب تحديث المساهمات المحددة وطنيًا كل خمس سنوات، ورفع مستوى الطموح تدريجيًا بما يتناسب مع قدرات كل دولة. وتُعتبر هذه المساهمات خططًا مدعومة سياسيًا، وغالبًا ما تحظى بتأييد أعلى مستويات الحكم في الدولة[٢].

توضّح المساهمات المحددة وطنيًا، مجتمعةً، ما إذا سيتمكّن العالم من تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس، أي بلوغ ذروة الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة في أسرع وقت ممكن، يتبعها انخفاض سريع في الانبعاثات استنادًا إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة. وتُستخدَم المساهمات المحددة وطنيًا أيضًا لتحديد أولويات التكيّف، التي تزداد أهميةً في الدول النامية بشكل خاص. فمنذ اعتماد اتفاق باريس في العام ٢٠١٥، أحرزت الدول تقدمًا ملحوظًا وتعهّدت بالتزامات مهمة. ومع ذلك، لم تتمكّن الدول من تحقيق التزاماتها بما يكفي، إذ إنّ العالم يسير نحو ارتفاع في درجات الحرارة يُتوقّع أن يتراوح بين ٢,٦ و٣,١ درجات مئوية خلال هذا القرن[٣]. وتعمل الدول حاليًا على إعداد الجولة الثالثة من مساهماتها المحددة وطنيًا (المُشار إليها غالبًا بـNDC ٣,٠) المقرّر تقديمها في العام ٢٠٢٥، والتي تشكّل فرصة مهمة لزيادة الطموح وسدّ فجوة الانبعاثات.

١,١ . التقاطع بين المساهمات المحددة وطنيًا والتنمية المستدامة والانتقال العادل

صحيح أنّ المساهمات المحددة وطنيًا تُعدّ خططًا وطنية للتخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه، إلا أنّها تؤدي أيضًا دورٍ «خطط استثمار وطنية وخطط تنمية وطنية» [٤].فغالبًا ما يطال تأثيرها الاقتصاد ككل، وتوفّر فرصةً لإحداث تحوّل جذري نحو تنمية مستدامة تُعالِج بجرأة الأبعاد الاجتماعية والعمالية للعمل المناخي. وتحفّز المساهمات المحددة وطنيًا أيضًا النمو الاقتصادي، وتعزّز تنويع الاقتصاد، وتُوجِّه التدفقات المالية، وتُبرز إمكانات المؤسسات المستدامة والعمل اللائق، ما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل الأفضل.

يشكّل إدراج مبادئ الانتقال العادل في المساهمات المحددة وطنيًا عاملًا حاسمًا في تعزيز الطموح المناخي، وأداةً لتحقيق التنمية المستدامة [٥]. فالانتقال العادل يُعزّز بناء اقتصادات مستدامة بيئيًا تراعي الشمولية، من خلال توفير فرص عمل لائقة، والحد من أوجه عدم المساواة، وعدم ترك أي شخص أو فئة خلف الركب. ويشدّد الانتقال العادل على زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من العمل المناخي والبيئي إلى أقصى حد، وتوفير بيئة مناسبة للمؤسسات المستدامة، والحدّ من التحديات وإدارتها بعناية [٦]. علاوةً على ذلك، يدعم الانتقال العادل الاتساق في السياسات على جميع المستويات وفي مختلف المجالات، ما يُعزّز مقاربة متكاملة للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري أن يرتكز هذا الانتقال على حوار اجتماعي فعّال، مع مشاركة الجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي، من عمّال وأصحاب عمل وجهات صاحبة مصلحة، لتحسين الملكية الواسعة النطاق للمساهمات المحددة وطنيًا.

١. لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على: المساهمات المحددة وطنيًا.

٢. لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على: ما هي المساهمات المحددة وطنيًا وكيف تحفز العمل المناخي؟

٣. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠٢٤.

٤. لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على: المساهمات المحددة وطنيًا.

٥. منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤. الاستفادة من المساهمات المحددة وطنيًا كدافع للانتقال العادل في إطار العمل المناخي.

٦. مؤتمر العمل الدولي. ٢٠٢٣. قرار بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع.

الدور المحوري لمنظمة العمل الدولية في صياغة السياسات المناخية

تتولّى منظمة العمل الدولية قيادة الجهود الرامية إلى مراعاة الأبعاد الاجتماعية والعمالية لتغيّر المناخ والتدهور البيئي في عمليات صياغة السياسات المناخية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

وتشكّل المساهمات المحددة وطنيًا القائمة حاليًا مدخلًا مهمًا لتعزيز المؤسسات المستدامة وتوفير فرص عمل لائقة، من أجل إحراز تقدّم في تحقيق الانتقال العادل. وتستند في ذلك إلى المبادئ التوجيهية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٥ بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع. فتُوفّر هذه المبادئ إطارًا شاملًا للسياسات في تسعة مجالات رئيسية، وهي: السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات النمو، والسياسات الصناعية والقطاعية، وسياسات المؤسسات، وتطوير المهارات، والسلامة والصحة المهنيتان، والحماية الاجتماعية، وسياسات سوق العمل النشطة، والحقوق، والحوار الاجتماعي والشراكات ثلاثية الأطراف. وقد أقرّ مؤتمر العمل الدولي في قراره الصادر عام ٢٠٢٣ هذه المبادئ بوصفها المرجع الأساسي عند وضع السياسات وعند العمل في مجال الانتقال العادل. ودعا القرار أيضًا إلى تعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات وفي مختلف المجالات، وتوفير التمويل الكافي من أجل تحقيق الانتقال العادل.

بهدف تحقيق الانتقال العادل في إطار المساهمات المحددة وطنيًا، تسعى منظمة العمل الدولية إلى مساعدة الدول على تطوير خططها المناخية الوطنية على نحوٍ (i) يستند إلى الأولويات الوطنية، (ii) ويُراعي الآثار الاجتماعية والعمالية لتغيّر المناخ والتدابير المناخية، (iii) ويقدّم مساراتٍ عمليّة، (iv) ويستند إلى الحوار الاجتماعي ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة (v) ويراعي احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا.

وتعمل منظمة العمل الدولية ضمن شراكات ثلاثية الأطراف، تجمع بين ممثلي الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال في الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ دولة، لمعالجة قضايا العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في سياق العمل المناخي.

٢. لماذا تُعدّ المؤسسات المستدامة ضرورية لنجاح المساهمات المحددة وطنيًا؟

إنّ عمل المؤسسات الناشطة في قطاعات متنوعة، مثل الصناعة، والزراعة، والطاقة، والنقل، والتعدين، وغيرها يتداخل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتغيّر المناخ، ومع تدابيره السياسية. وقد تكون هذه المؤسسات عامة أو خاصة، وتختلف في الحجم والنوع، من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى. وبينما تعمل مؤسسات متنوعة ضمن الاقتصاد النظامي، تنتمي غالبية الوحدات الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية، إلى الاقتصاد غير النظامي، وتكون في معظمها مؤسسات متناهية الصغر (بما يشمل العاملين لحسابهم الخاص) أو مؤسسات صغيرة[٧].

لا شكّ في أنّ المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها تؤدي دورًا حيويًا في المشهدين الاجتماعي والاقتصادي للدول، إلّا أنّها:

- تواجه تحديات واضطرابات كبيرة بسبب تغيّر المناخ والسياسات والتدابير البيئية المرتبطة به؛
- لكنّها تبقى جهات فاعلة أساسية في تحقيق الانتقال العادل، وبناء اقتصادات قادرة على الصمود ومنخفضة الانبعاثات، وتوفير المزيد فرص العمل اللائق والعمل الأفضل.

تؤثّر طريقة تصميم المساهمات المحددة وطنيًا وصياغتها بشكل كبير على المؤسسات، نظرًا إلى أنها تشمل غالبًا قطاعات متعددة والاقتصاد بأسره. ويحظى ذلك بأهمية كبيرة لأنّ المؤسسات هي التي تحرّك التغير التكنولوجي والتنظيمي، وتستحدث حلولاً ومنتجات مبتكرة ضرورية لتحقيق الأهداف المناخية والاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته، لا تزال المؤسسات تواجه تحديات كبيرة، مثل ارتفاع التكاليف المسبقة، ونقص التمويل، والفجوات في المهارات، وعدم توفر تقنيات ميسورة التكلفة، وغيرها. وباعتبارها إطارًا سياساتيًا رئيسيًا، يمكن للمساهمات المحددة وطنيًا أن تدعم نمو المؤسسات المستدامة، ولا سيما إذا تضمنت الاستثمارات المتوقعة تدابير لتحفيز بيئة أعمال مواتية. فيساعد ذلك على تحقيق الانتقال العادل للجميع، وضمان أن يرتكز العمل المناخي على الإنسان وأن يكون قابلًا للتنفيذ من جانب المؤسسات.

٧. منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١. إضفاء الطابع النظامي على المؤسسات: مقدّمة. الملخص المواضيعي رقم ١/٢٠٢١.

٢,١ . التهديدات الرئيسية التي تواجه المؤسسات والعاملين فيها جرّاء تغيّر المناخ والتدابير ذات الصلة

بسبب آثار تغيّر المناخ، تواجه المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها، والعاملين فيها أيضًا، تحديات كثيرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تنعكس بعض التدابير المناخية سلبًا على المؤسسات. فتُقوّض كل هذه التحديات الإنتاجية والتنافسية، وتحد من قدرة المؤسسات على النمو وتوفير فرص عمل لائقة، ما يؤثّر أيضًا على الاقتصاد الأوسع.

آثار تغيّر المناخ تهدّد الأعمال المُعتمِدة على الطبيعة

يعتمد عمل الكثير من المؤسسات على توفّر بيئة مستقرة وسليمة لإنتاج السلع والخدمات وتقديمها. ويكون هذا الاعتماد مباشرًا في قطاعات مثل الزراعة أو التعدين أو السياحة البيئية، وغير مباشر في قطاعات مثل الصناعات الغذائية والأنسجة والبناء. وتؤثّر خدمات النظم البيئية والإيكولوجية، مثل تلقيح المحاصيل أو تنقية الهواء، أيضًا على كمية المدخلات وجودتها[٨]. ومع تفاقم آثار تغيّر المناخ وشحّ الموارد، تواجه المؤسسات بجميع أنواعها وأحجامها مخاطر متزايدةً.

الظواهر المناخية المتطرفة تُكبّد تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة

تُؤثر وتيرة وحِدَّة الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر والحرائق، بشكل مباشر على المؤسسات والعاملين فيها وعلى الاقتصاد بشكل عام. ومع أنّ هذه الظواهر تؤثّر بشكل خاص على البلدان النامية، إلا أنّ البلدان المتقدمة لا تسلم أيضًا من آثارها الحادة[٩]. وتشير التقديرات إلى أنّ الظواهر المناخية المتطرّفة كلّفت الاقتصاد العالمي أكثر من تريليونَي دولار أميركي وأثّرت على نحو ١,٦ مليار شخص بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣[١٠]. كذلك، تُقدّر منظمة العمل الدولية أنّ ٢,٤١ مليار عامل يتعرضون عالميًا لحرارة مفرطة، ما يؤدي إلى حوالى ٢٢,٨٥ مليون إصابة غير مميتة و١٨,٩٧٠ حالة وفاة سنويًا[١١]. ويمكن أن تُهدد هذه الظواهر أصول المؤسسات، وتُعطّل العمليات وسلاسل الإمداد، وتؤدي إلى فقدان الوظائف، وتُضعف الإنتاجية، وتُعرّض صحة وسلامة العمال وأصحاب العمل للخطر.

الانتقال غير المتكافئ يفرض تحديات مختلفة

قد تفرض السياسات والتشريعات المناخية أو البيئية تحديات كبيرة على المؤسسات والعاملين فيها، مهما كان نوع المؤسسة أو حجمها. فقد ينطوي على مثل هذه التدابير تحوّلات جذرية على مستوى القطاعات وسلاسل الإمداد، وقد تتطلب استثمارات كبيرة من المؤسسات لإزالة الكربون أو التكيّف، علمًا أنّ الفجوات في التمويل هي مشكلة مستمرّة. وقد تُواجه المؤسسات أيضًا نقصًا في القوى العاملة الماهرة، بينما يُواجه العاملون تحديات على صعيد التدريب والحماية الاجتماعية، حتى في حال فقدان وظائفهم. إلى جانب ذلك، ومع التغير السريع في الأطر التنظيمية، تجد مؤسسات عدّة صعوبة في مواكبة متطلبات الامتثال المتغيرة والتأقلم معها[١٢].

وعلى نطاق أوسع، يؤدي غياب الحوار الاجتماعي عند وضع السياسات المناخية والبيئية إلى إهمال وجهات نظر الجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي، مثل منظمات العمال وأصحاب العمل، ما يُقوّض الشعور بملكية هذه التدابير. وينطبق ذلك بشكل خاص على الاقتصاد غير النظامي، حيث لا يشارك العمال والمؤسسات غالبًا في الحوار، فيصبح من الصعب مراعاة تحدياتهم عند وضع السياسات.

٨. منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١. المؤسسات الخضراء: تحويل العمليات وأماكن العمل.
٩. عادل، ل. وآخرون. مؤشّر المخاطر المناخية ٢٠٢٥. منظمة «جيرمان ووتش» (Germanwatch).
١٠. أوكسيرا (Oxera). ٢٠٢٤. التكلفة الاقتصادية للظواهر المناخية المتطرّفة. تقرير معدّ للغرفة الدولية للتجارة.
١١. منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٤. الحرّ في العمل: الآثار المترتبة على السلامة والصحة.
١٢. انظر مثلًا: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢. كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تساهم في الانتقال العادل وتستفيد منه.

مخاطر انعدام أمن الطاقة

في البلدان النامية بشكل خاص، يشكّل الوصول المحدود إلى الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة عائقًا كبيرًا أمام قدرة المؤسسات على العمل والنمو[١٣]. وقد تتفاقم هذه المشكلة بفعل الظواهر المناخية المتطرفة التي تُلحق الضرر بالبُنى التحتية للطاقة. وفي الوقت نفسه، تزداد وتيرة الجهود الهادفة إلى إزالة الكربون من قطاع الطاقة، ما يوفّر فرصًا تجارية كبيرةً وفرص عمل. مع ذلك، لا تزال العديد من البلدان النامية تُعاني من فجوات في السياسات، بينما تُشكّل التكاليف الرأسمالية العالية للانتقال إلى كهرباء مستدامة عقبةً رئيسية أمامها[١٤]، وتعيق المؤسسات التي تحاول الحصول على طاقة نظيفة وموثوقة وميسورة التكلفة.

تهديدات متنوعة تطال مختلف أنواع المؤسسات

مع اختلاف نوع المؤسسة، تختلف المخاطر التي تواجهها جرّاء تغيّر المناخ والسياسات ذات الصلة.

تُعدّ **المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة** مصدرًا رئيسيًا للتوظيف في معظم البلدان[١٥]. وقد تؤدي آثار تغيّر المناخ إلى تقليص إنتاجية هذه المؤسسات وقيمة أصولها، وعرقلة عملياتها، وضعف أدائها المالي[١٦]. علاوةً على ذلك، قد تضغط على هذه المؤسسات السياسات المناخية والمتطلبات التنظيمية واعتبارات سلاسل القيمة التي تفرض عليها الامتثال لمعايير الشركات الكبرى، ما قد يُجبرها على اعتماد تدابير لإزالة الكربون أو التكيّف. في هذه الحالة، تبقى التكاليف المرتبطة بهذه التدابير عائقًا رئيسيًا، ولا سيما أنّ العديد من هذه المؤسسات يفتقر إلى الموارد والخبرة الفنية وإمكانية الوصول إلى التمويل أو التأمين أو الاستثمار، فضلًا عن محدودية قدرتها على الابتكار أو التكيّف. وفي ظل هذه القيود، قد تجد هذه المؤسسات نفسها مضطرة للموازنة بين إدارة المخاطر المناخية العاجلة والاستثمار في نمو أعمالها على المدى الطويل[١٧].

أما **الوحدات الاقتصادية ضمن الاقتصاد غير النظامي**، والمنتشرة بشكل خاص في البلدان النامية، فتُعاني عادةً من النقص في فرص العمل اللائقة. ويُفاقم تغيّر المناخ من حدة هذه الفجوات، إذ إنّ المؤسسات غير النظامية والعاملين فيها يفتقرون إلى القدرة على التكيّف مع آثاره. وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، يُمكن أن تُلحق الصدمات المناخية أضرارًا جسيمة بسبل العيش ضمن الاقتصاد غير النظامي وتُفاقم مستويات الفقر[١٨]. وإلى جانب صعوبة التعافي، لا تحظى هذه المؤسسات والعاملين فيها بالحماية الكافية بموجب القوانين البيئية أو غيرها، ما يجعلها أكثر عرضةً للتأثر بتغيّر المناخ[١٩].

تسعى **التعاونيات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** في الغالب إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والذين يُعبَرون أصلاً أكثر عرضةً لتأثيرات تغيّر المناخ. إلا أنّ العديد من هذه الهيئات تعمل في قطاعات تتأثّر بشدّة بالمناخ، مثل الزراعة، وقد تواجه مخاطر مثل انخفاض المحاصيل، وفقدان الدخل، ومخاطر التخلف عن السداد أو الإفلاس، وغيرها[٢٠]. ومع أنّ العديد من التعاونيات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشارك في مبادرات العمل المناخي، إلا أنها تُواجه غالبًا قيودًا تقنية ومالية تحول دون قدرتها على التكيّف مع تغيّر المناخ أو الانتقال إلى اقتصاد مرن وخفيض الكربون.

كذلك، تواجه **الشركات الكبرى**، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، مخاطر مباشرة على عملياتها والعاملين فيها بسبب تغيّر المناخ، إلى جانب تحديات تتعلّق بإزالة الكربون أو التكيّف. في الوقت نفسه، عليها التعامل مع تشريعات مناخية تختلف حسب الولاية القضائية، ومع تغيّر أولويات المستثمرين، وتزايد توقّعات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتغيّر تفضيلات المستهلكين، والمخاطر المرتبطة بالسمعة. وفوق ذلك كلّه، قد تؤثّر الصدمات المناخية التي تضرب مواقع الإنتاج أو الاستخراج الأساسية في الاقتصادات المحلية والعالمية[٢١]. وتزداد المسألة تعقيدًا بسبب الترابط بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والتعاونيات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن سلاسل القيمة، فيصعب الانتقال نحو اقتصاد مرن وخفيض الكربون.

---

١٣. انظر مثلًا: الأونكتاد. ٢٠١٧. الوصول التحويلي إلى الطاقة. موجز السياسات رقم ٥٥.

١٤. البنك الدولي. ٢٠٢٤. الحلقة المفقودة: تمكين المرافق العامة من أجل تحقيق التحوّل في الطاقة.

١٥. منظمة العمل الدولية. ٢٠١٩. الأهمية ليست في الحجم: أدلّة عالمية حول مساهمة العاملين لحسابهم الخاص والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التوظيف.

١٦. مجموعة البنك الدولي. ٢٠٢٢. مبادئ توجيهية لدمج التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه في برامج ضمان الائتمان العام لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

١٧. منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٢. كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تساهم في الانتقال العادل وتستفيد منه.

١٨. انظر مثلًا: منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٢. الانتقال المزدوج: إضفاء الطابع النظامي والتحوّل نحو الاستدامة البيئية والعمل اللائق؛ سيبادي، م. م. ٢٠٢٥. أثر تغيّر المناخ على الباعة المتجولين غير النظاميّين: مراجعة منهجية لمساعدة جنوب أفريقيا ودول أخرى (٢٠١٥–٢٠٢٤). مجلة Atmosphere. المجلد ١٦(٢): ١٧٩.

١٩. منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٢. كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تساهم في الانتقال العادل وتستفيد منه.

٢٠. انظر مثلًا: دينغ، س. وآخرون. ٢٠٢٥. أثر الصدمات الجوية على التعاونيات الائتمانية الريفية. مجلة Finance Research Letters، العدد ٧٥.

٢١. أونيل، ب. وآخرون. ٢٠٢٢. المخاطر الرئيسية عبر القطاعات والمناطق. ضمن: تغيّر المناخ ٢٠٢٢: الآثار، والتكيّف، والهشاشة. مساهمة الفريق العامل الثاني في التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ. مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، المملكة المتحدة ونيويورك، الولايات المتحدة الأميركية.

٢,٢ . ما الفرص المحتملة التي تستفيد منها الدول من خلال التركيز على المؤسسات المستدامة في عملية الانتقال العادل ضمن إطار مساهماتها المحددة وطنيًا؟

عند صياغة المساهمات المحددة وطنيًا، من المهم التركيز على تعزيز الانتقال العادل من خلال دعم المؤسسات المستدامة. فيوفّر ذلك للدولَ مجموعةً من الركائز الأساسية التي تنسجم مع الأولويات الوطنية، وتضمن في الوقت نفسه عددًا أكبر من فرص العمل اللائق وظروف عمل أفضل.

تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب المكاسب الاجتماعية والبيئية وفرص العمل

يتطلّب تحقيق المساهمات المحددة وطنيًا إجراء تحولات في عدّة قطاعات قائمة، واستحداث قطاعات جديدة ذات انبعاثات كربون منخفضة. بالتالي، من المهم جدًا تحويل الأعمال الحالية، ونشوء مؤسسات جديدة. في هذا السياق، يساهم التركيز على المؤسسات المستدامة، بمختلف أنواعها وأحجامها، في دفع النمو الاقتصادي، كما يحقق مكاسب بيئية ويحسّن المنافع الاجتماعية وفرص العمل.

وعلى الرغم من أنّ التحول نحو اقتصاد خفيض الكربون لا يخلو من التحديات الاقتصادية، تبقى الفرص التي يوفّرها أكبر. على سبيل المثال، كان قطاع الطاقة النظيفة مسؤولًا عن نحو ٥ في المئة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الصين عام ٢٠٢٣ [٢٢]، ما يُبرز دوره المتنامي في الاقتصاد. وفي عدد من البلدان الأخرى، ازدهرت الاستثمارات في تصنيع الطاقة النظيفة، مدفوعةً بسياسات صناعية داعمة وتزايد الطلب في السوق، ما وفّر أيضًا حجة اقتصادية مقنعة. ومن خلال تطوير المؤسسات المستدامة في هذه القطاعات الناشئة أو المتحوّلة يمكن المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل، وتحسين ظروف العمل، ورفع مستويات المعيشة.

تنويع الاقتصاد من خلال فرص تجارية جديدة

في سياق تغيّر المناخ، يُشكّل تنويع الاقتصاد عاملًا مهمًا، ولا سيما في البلدان والمناطق التي تعتمد بشكل كبير على قطاعات ذات انبعاثات مرتفعة[٢٣]. فيمكن لهذا التنويع أن يفتح آفاقًا لفرص عمل جديدة، وأن يدعم نمو قطاعات جديدة ويوسّع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات المستدامة على اختلاف أنواعها وأحجامها. ويُساعد الانتقال العادل على إدارة هذه التحوّلات بطريقة تراعي الشمولية، كما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير فرص عمل لائقة. وفي بعض البلدان، تشمل المسارات الرئيسية المُعتمَدة استراتيجيات مثل تطوير التجمعات الاقتصادية الجديدة، ودعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتنظيم الاقتصاد غير النظامي[٢٤]. كذلك، من خلال التركيز على تطوير المؤسسات المستدامة في إطار جهود تنويع الاقتصاد، يمكن تعزيز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية.

التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه عبر مؤسسات خضراء ومرنة

قد تؤدّي المؤسسات، على اختلاف أنواعها وأحجامها، إلى آثار سلبية على البيئة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلًا، مسؤولة عن ٦٤ في المئة من التلوث الصناعي في أوروبا[٢٥]، في حين تُشكّل الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير النظامي (الذي يعتمد في الغالب على الموارد ويعمل خارج الأطر التنظيمية) مصدرًا آخر للمخاطر البيئية[٢٦]. وفي الوقت نفسه، تتأثّر عدّة مؤسسات بتداعيات تغيّر المناخ وتفتقر إلى القدرة على الصمود (مراجعة القسم ٢,١). لذلك، يساعد إدراج تطوير المؤسسات المستدامة ضمن المساهمات المحددة وطنيًا على الوفاء بأهداف التخفيف والتكيّف، وتحقيق مكاسب في مجال العمالة. وتقدّم جهود إزالة انبعاثات الكربون في المؤسسات وتعزيز القدرة على الصمود حُجّة اقتصادية قوية، لأنّها تُتيح الوصول إلى فرص جديدة في السوق، وتُحسّن الإنتاجية والابتكار، وتُقلّل المخاطر المرتبطة بالمناخ.

٢٢. كوزي، ل. وآخرون. ٢٠٢٤. الطاقة النظيفة تُعزّز النمو الاقتصادي. الوكالة الدولية للطاقة.

٢٣. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ٢٠١٦. مفهوم تنويع الاقتصاد في سياق تدابير الاستجابة. ورقة تقنية.

٢٤. انظر مثلًا: الجنة الرئاسية المعنية بالمناخ. ٢٠٢٢. إطار عمل من أجل انتقال عادل في جنوب أفريقيا.

٢٥. منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١. المؤسسات الخضراء: تحويل العمليات وأماكن العمل.

٢٦. منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٢. الانتقال المزدوج: إضفاء الطابع النظامي والتحوّل نحو الاستدامة البيئية والعمل اللائق.

لدعم أهداف التخفيف من تداعيات تغيّر المناخ، يُمكن العمل على الحد من الانبعاثات من خلال تنمية المؤسسات المستدامة في القطاعات ذات الانبعاثات المنخفضة، ومن خلال إزالة انبعاثات الكربون على مستوى المؤسسات باعتماد عمليات صديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتبنّي ممارسات الاقتصاد الدائري، وتنفيذ نماذج عمل مستدامة. أما على صعيد التكيّف، من المهم تطوير المؤسسات المستدامة، بما يشمل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأنّها تعزّز القدرات التقنية والوصول إلى التمويل الذي تحتاجه المؤسسات للتكيّف، وتدعم التغطية التأمينية في حالات الصدمات المناخية. ومن شأن القطاعات الناشئة في مجال التكيّف، مثل خدمات الإرشاد المناخي والحلول القائمة على النظم البيئية وغيرها، أن تقدّم فرصًا لتطوير مؤسسات مستدامة، وحماية العمال، وتوفير فرص عمل[٢٧].

بالإضافة إلى ذلك، من خلال تنظيم المؤسسات غير النظامية، يمكن تمهيد الطريق لممارسات بيئية أفضل، والاعتراف بالخدمات البيئية الموفرة حاليًا، وحماية شريحة واسعة من القوى العاملة، خصوصًا في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يمكن للتعاونيات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تُساهم ليس فقط في تنظيم الاقتصاد غير النظامي، بل في تعزيز المشاركة المجتمعية أيضًا والترويج لمؤسسات تلتزم بمبادئ الاستدامة والعمل اللائق[٢٨].

بالنسبة إلى العديد من المؤسسات الكبرى، أصبحت الاستدامة البيئية قضية تساوي الأداء الاقتصادي أهميةً[٢٩]، وتُشارك بعض هذه المؤسسات أيضًا في أسواق الكربون[٣٠]. ومن خلال اعتماد ممارسات مسؤولة في أعمالها[٣١]، يُمكن لهذه المؤسسات أن تُنفّذ جهود التخفيف والتكيّف وأن تعمل في الوقت نفسه على إدارة الآثار الاجتماعية لهذه التدابير. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات المستدامة أن تدعم جهود الانتقال العادل من خلال احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإجراء العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الانتقال، وتعزيز فرص العمل اللائقة.

دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا

يُعدّ الابتكار عاملًا جوهريًا في التصدي لتغيّر المناخ، بخاصّة مع التقدّم الذي تحرزه المؤسسات، على تنوّعها، في تطوير تكنولوجيات ذات انبعاثات منخفضة، ومنتجات أكثر صداقة للبيئة، وتحسين إدارة النفايات. وتبرز أهمية الابتكار أيضًا في تحسين الكفاءة، وخفض التكاليف، وفتح أسواق جديدة، كما في دفع عجلة التنمية الصناعية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز القدرة على الصمود، ورفع القدرة التنافسية، وتوليد فرص العمل[٣٢].

وفي بلدان نامية عدّة، تحمل عمليات نقل التكنولوجيا أهمية كبيرة في ضمان الوصول إلى التقنيات الصديقة للبيئة واعتمادها، بخاصة لأنّ المؤسسات المستدامة تؤدّي دورًا محوريًا في تبنّي هذه التكنولوجيات ونشرها. ومع أنّ المبادرات التي تربط بين مزوّدي التكنولوجيا ومستخدميها تزداد عددًا، وتشمل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلّا أنّ التمويل لا يزال يُشكّل عائقًا كبيرًا، ولا سيّما بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[٣٣] التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في الابتكار.

علاوةً على ذلك، يساهم الابتكار في أشكال الأعمال ونماذجها، كما هي الحال مع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[٣٤]، في المضي قدمًا بالعمل المناخي وتحقيق منافع اجتماعية في آنٍ واحد.

تعزيز سلاسل الإمداد والقيمة

في ظل المخاطر المناخية المتزايدة التي تُهدّد سلاسل الإمداد والقيمة، على المستويين العالمي والمحلي، تُعدّ المؤسسات المستدامة عنصرًا أساسيًا في تعزيز الصمود، وخفض الانبعاثات، وضمان استمرارية الأعمال. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يُساعد نهج تطوير الأنظمة السوقية (MSD) المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ضمن سلاسل القيمة في معالجة التحديات البيئية وتحديات العمل اللائق. ويمكن للشركات الكبرى الواقعة عند نهاية سلاسل القيمة أيضًا أن تدعم المورّدين، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحسين ممارسات الإدارة وجودة المنتجات والامتثال، إلى جانب توفير الاستثمارات، والعقود الطويلة الأجل، ورأس المال الاستثماري لتسهيل ترقية الأعمال[٣٥]. ومن خلال اعتماد ممارسات مسؤولة في مجال الأعمال، يُمكن للشركات الكبرى الإسهام في بناء سلاسل إمداد وقيمة قادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، واعتماد آليات فعّالة للعناية الواجبة تمكّنها من التغلّب على الآثار الاجتماعية للانتقال على حقوق العمال.

٢٧. انظر مثلًا: منظمة العمل الدولية. ٢٠١٨. أثر التكيّف مع تغيّر المناخ على العمالة وفرص العمل. وثيقة لفريق عمل مجموعة العشرين المعني بالاستدامة المناخية.

٢٨. انظر مثلًا: منظمة العمل الدولية. ٢٠١٩. تعاونيات جامعي النفايات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ ومنظمة العمل الدولية. ٢٠١٦. نهج تعاوني لتمكين الشعوب الأصلية.

٢٩. منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١. المؤسسات الخضراء: تحويل العمليات وأماكن العمل.

٣٠. انظر مثلًا: نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي.

٣١. لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على: منصة المساعدة التابعة لمنظمة العمل الدولية: الأعمال التجارية والانتقال العادل.

٣٢. انظر مثلًا: الجنة الرئاسية المعنية بالمناخ. ٢٠٢٢. إطار عمل من أجل انتقال عادل في جنوب أفريقيا.

٣٣. انظر مثلًا: مبادرة وبيو البيئية – سوق التكنولوجيا المستدامة.

٣٤. لمزيد من المعلومات، انظر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الاستدامة البيئية.

٣٥. منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٢. كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تساهم في الانتقال العادل وتستفيد منه.

عدم ترك أي شركة أو عمالها خلف الركب

لضمان أن تُلبّي المساهمات المحددة وطنيًا احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا اجتماعيًا واقتصاديًا، مثل النساء، والشعوب الأصلية، والمجموعات القبلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم، من الضروري مراعاة التحديات التي تواجههم، والاستفادة من الفرص الناشئة التي قد تفيدهم. ويُمكن للانتقال العادل وتطوير المؤسسات المستدامة تمكين الفئات المتنوعة من الانخراط في العمل المناخي، بصفتهم عمّالًا وأصحاب عمل على حد سواء. على سبيل المثال، من خلال إدراج تنمية ريادة الأعمال لدى النساء (WED) في جهود الانتقال، يمكن معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية، وتمكين النساء باعتبارهن كوادر مبتكِرة في الاقتصاد الأخضر.

بالإضافة إلى ذلك، تنشط العديد من الفئات المستضعفة في البلدان النامية ضمن الاقتصاد غير النظامي. وفي هذا السياق، يُمكن أن يُسهم دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في تعزيز مرونتها وقدرتها على الصمود، وتمكينها اقتصاديًا، ودمجها في الاقتصاد النظامي. إلى جانب ذلك، يُمكن للمبادرات المرتبطة بممارسات الأعمال المسؤولة أن تؤدي دورًا قيّمًا في دعم هذه الجهود. ويمكن للسياسات المبنية على البيانات، مثل الدراسات حول القطاعات الاستراتيجية وتحليل التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه المؤسسات المتنوعة، أن تساعد في توجيه التدخلات على نحو أكثر فعالية.

تحفيز الاستثمارات المالية لتحقيق انتقال عادل

يُعَدّ الاستثمار المالي المُوجَّه في التنمية المستدامة للمؤسّسات أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق انتقال عادل وتوفير فُرَص عمل لائقة. فتحتاج المؤسّسات، بدءًا بالمؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة والتعاونيات ووصولًا إلى الشركات الكبيرة، إلى الحصول على التمويل والتأمين لتبنّي ممارسات مستدامة، أو نزع الكربون، أو بناء القدرة على الصمود، أو تنفيذ عمليات انتقالٍ على مستوى المؤسّسة – تتراوح بين تطوير المهارات والابتكار. ومع ذلك، ما زالت مسألة محدودية التمويل تُشكّل عائقًا رئيسيًا، ولا سيّما بالنسبة للمبادرات ذات التكاليف الأوّلية المرتفعة أو ذات المخاطر المتوقّعة، ما يُبطئ التقدُّم نحو اقتصادٍ مَرِن وخفيض الكربون.

على الرغم من أنَّ التمويل العام ضروريٌّ لمجالاتٍ معيّنة مثل الحماية الاجتماعية وإعادة التدريب والتعافي، إلّا أنَّ التمويل الخاصّ مهمٌّ جدًا لتوسيع نطاق العمل. ويمكن للمساهمات المحدّدة وطنيًا أن تُقرِن التزاماتِها المناخية باستراتيجياتٍ تمويلية شاملة تُركّز صراحةً على الانتقال العادل والتنمية المستدامة للمؤسّسات. إلى جانب ذلك، تُظهِر الأدلّة أنَّ البلدان التي تتبنّى سياسات مناخية أكثر فعّالية تميل إلى جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر.

يمكن للمؤسّسات المالية، بدءًا بالمصارف الإنمائية والمصارف التجارية ومؤسّسات التمويل البالغ الصغر والمؤسّسات المالية الخاصّة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمستثمرين من القطاع الخاصّ وشركات التأمين، أن تلعبَ دورًا رئيسيًا. فمن خلال التعاون وتشارُك المخاطر، يمكنها توسيع نطاق الوصول إلى رأس المال للمؤسّسات من جميع الأنواع والأحجام، بما في ذلك المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة، والتعاونيات، وغيرها من هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويُعتبَر التأمين مهمًّا بصورة خاصّة لتقليل المخاطر المتوقّعة، ما يُساعد في فتح المجال أمام الحصول على الائتمان، فضلًا عن دعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ. ويمكن للمصارف والمستثمرين توظيف رؤوس الأموال من خلال منتجات وأدوات خضراء واجتماعية ومربوطة بالاستدامة، ما يُشجِّع على اعتماد الممارسات التجارية المسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا.

٣٦. انظر مثلًا: منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٤. تعزيز ريادة الأعمال لدى النساء والمساواة بين الجنسين من أجل تحقيق الانتقال العادل في مصر.

٣٧. انظر مثلًا: منظمة العمل الدولية. ٢٠٢٢. الشعوب الأصلية والانتقال العادل للجميع؛ ومنظمة العمل الدولية. ٢٠١٩. تعاونيات جامعي النفايات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ ومنظمة العمل الدولية. ٢٠١٦. نهج تعاوني لتمكين الشعوب الأصلية.

٣٨. بينكناغورا، ص. ٢٠٢٤. السياسات المناخية كمحفّز للاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر (Climate Policies as a Catalyst for Green FDI). ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي.

٣٩. على سبيل المثال، انظر: منظّمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة – مبادرة التمويل. ٢٠٢٣. التمويل من أجل انتقال عادل – مسارات للعمل المصرفي والتأمين (Just Transition Finance - Pathways for banking and insurance).

٣. ما هو الوضع الحالي للمؤسّسات المستدامة في المساهمات المحدّدة وطنيًا؟

يكشفُ مسحٌ أجرته منظّمة العمل الدولية للمساهمات المحدّدة وطنيًا (قُدِّم بتاريخ ١٢ تمّوز/يوليو ٢٠٢٤) أنَّ ٧٢ دولة من أصل ١٩٣ (٣٩٪) تُدرِج إشارات صريحة إلى الانتقال العادل في مساهماتها المحدّدة وطنيًا، ما يدلّ على أنَّ هذه القضية بدأت تحظى ببعض الاهتمام في التخطيط المناخي الوطني. ومع ذلك، لا تزال الأقسام المخصّصة لموضوع الانتقال العادل نادرة، إذ لا نجدها سوى في ٦٪ من المساهمات المحدّدة وطنيًا. ولكنَّ غالبية المساهمات المحدّدة وطنيًا (٦٨٪) تُدرِج إشارات إلى مصطلحات متعلّقة بالتوظيف، ما يؤكّد تزايُد الاعتراف بالروابط بين العمل المناخي وفُرَص العمل.

جديرٌ بالذكر أنَّ نتائج مسح منظّمة العمل الدولية كشفت إشارات كثيرة إلى عناصر السياسات المؤسّسية التي قد تشمل تدابير دعم الأعمال، مثل تهيئة بيئة ملائمة للتنمية المستدامة للمؤسّسات، وزيادة الإنتاجية والابتكار، ودعم المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة، والمبادرات المتعلّقة بالسلوك المسؤول في الأعمال، وريادة الأعمال، وسلاسل الإمداد والقيمة. على المستوى العالمي، تُشير ٥٦٪ من البلدان إلى عناصر السياسات المؤسّسية في مساهماتها المحدّدة وطنيًا. وتتقدّم البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسّط من الشريحة الدنيا في هذا المجال، بنسبة ٦٥٪ و٦٤٪ على التوالي. وعلى المستوى الإقليمي، تُسجِّل أوروبا وآسيا الوسطى أعلى معدّل من حيث وجود عناصر السياسات المؤسّسية في مساهماتها المحدّدة وطنيًا، بنسبة ٦٩٪، تليها أفريقيا بنسبة ٦٠٪. ويُشير ذلك إلى وجود اعتراف نسبي بأهمية البيئة السياساتية الداعمة والتدابير التي تُمكِّن المؤسّسات من الإسهام في الانتقال نحو اقتصادات خفيضة الكربون. ومع ذلك، تبرز أيضًا الحاجة إلى مزيدٍ من الاهتمام بهذا المجال السياساتي نظرًا لأهميته في تعزيز النموّ الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والعمل اللائق.

٤. ما الذي يجب أخذه في الاعتبار عند إدراج المؤسّسات المستدامة في المساهمات المحدّدة وطنيًا؟

النهج يُحدِّد المضمون النهائي

عند صياغة المساهمات المحدّدة وطنيًا أو تنفيذها، يُعَدّ الحوار الاجتماعي عاملًا أساسيًا لفهم وجهات النظر والشواغل لدى الجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي، ولا سيّما منظّمات العمّال ومنظّمات أصحاب العمل. فضمان الحوار الاجتماعي الفعّال في هذه العملية يُسهِم في ترسيخ مفهوم «الانتقال العادل» في ظلّ التحدّيات والفُرَص الواقعية، بما في ذلك ما يتعلّق بتعزيز المؤسّسات المستدامة. ومن شأن مشاركة منظّمات العمّال ومنظّمات أصحاب العمل ووزارات العمل، بالإضافة إلى التنسيق مع الوزارات الأخرى المختصّة وإشراك الجهات المعنيّة، أن تُعزِّز تبنّي العمل المناخي على نطاقٍ واسع، ما يُساعِد في تحقيق جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – أي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٤٠. منظّمة العمل الدولية. ٢٠٢٤. التخطيط للانتقال العادل في المساهمات المحدّدة وطنيًا (Mapping Just Transition in NDCs).

ترسيخ الانتقال العادل ضمن المساهمات المحدّدة وطنيًا

إنَّ إقامة روابط متينة بين الأهداف المناخية ومفهوم الانتقال العادل ضمن المساهمات المحدّدة وطنيًا هو شرطٌ أساسي لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والتشغيلية للعمل المناخي. فمن شأن ذلك أن يُعزِّز الالتزامات بالتنمية المستدامة للمؤسّسات ويوفّر فُرَص عمل لائقة، بما يضمن أن تركّز السياسات المناخية على الواقع الاجتماعي-الاقتصادي وأن تدعم التنمية المستدامة. ولضمان اتّباع نهج شامل، يمكن ذِكر مجالات السياسات التسع التي حدّدتها منظّمة العمل الدولية في مبادئها التوجيهية بشكلٍ واضح ومباشر.

مثال: جنوب أفريقيا (٢٠٢١)

«في جنوب أفريقيا، يُعتبَر الانتقال العادل ضروريًا لتحويل مسارنا الإنمائي نحو المزيد من الاستدامة، وتعزيز التنمية القادرة على الصمود أمام تغيُّر المناخ بأقلّ قدر ممكن من انبعاثات غازات الدفيئة، مع توفير حياة أفضل للجميع».

مثال: البرازيل (٢٠٢٤)

«من وجهة النظر البرازيلية المحلّية، تتضمّن السياسة الوطنية لتغيُّر المناخ، التي تخضع حاليًا للمراجعة، وللمرّة الأولى، مفهومَيْ الانتقال العادل والعدالة المناخية في إطارها القانوني. ومن دون الإخلال بالتعريفات الأخرى المنصوص عليها في النظام القانوني البرازيلي، تَعتبِر البرازيل أنَّ الانتقال يكونُ «عادلًا» عندما يؤدّي إلى نموذج للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية بأقلّ قدر ممكن من انبعاثات غازات الدفيئة مع تحقيق القدرة على الصمود أمام تغيُّر المناخ، وذلك في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر.»

إبراز دور المؤسّسات المستدامة المتنوّعة كجهات مُحفِّزة للعمل المناخي وتوفير العمل اللائق

بالنسبة للمساهمات المحدّدة وطنيًا، من الضروري إبراز دور المؤسّسات المستدامة بوضوح، بمختلف أشكالها وأحجامها، بما في ذلك المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة والتعاونيات وغيرها من هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في تحقيق المكاسب في مجال التوظيف. ويمكن للمساهمات المحدّدة وطنيًا أن تُلقي الضوء على التحدّيات والفُرَص المرتبطة بتوفير فُرَص العمل اللائقة، ولا سيّما للعاملين في الاقتصاد غير النظامي، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والقَبَلية، وغيرهم ممّن يُواجِهون أوضاعًا اجتماعية-اقتصادية هشّة. ويمكن أيضًا ربط التركيز على تعزيز المؤسّسات المستدامة، من حيث تدابير التخفيف والتكيُّف، بقطاعات محدّدة.

مثال: جنوب أفريقيا (٢٠٢١)

"ستسعى جنوب أفريقيا إلى تنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة والمتناهية الصغر، بما في ذلك شركات خدمات الطاقة، من أجل تنفيذ تقنيات مبتكرة وتوفير فُرَص عمل مستدامة".

مثال: جمهورية مولدوفا (٢٠٢٠)

"تشجيع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة على التعاون مع شركات أخرى أو هيئات عامّة لإقامة شراكات وتعاونيات على مستوى القطاع أو المنطقة، وتجميع الموارد والتمويل من أجل التأمين الذاتي ضدّ الصدمات الاقتصادية والمناخية".

مثال: أوغندا (٢٠٢٢)

"على الرغم من أنَّ ٦٥٪ من فُرَص العمل الجديدة تنشأ في المُدُن، إلّا أنَّ هذه المناطق لم تكن فعّالة في تعزيز نموّ الأجور النظامية وتوفير فُرَص العمل النظامية، وذلك بسبب اتّساع نطاق القطاع غير النظامي. تتّصف أوغندا باقتصادٍ مزدوج، حيث يُساهِم القطاع غير النظامي بحصّة كبيرة في الناتج المحلّي الإجمالي (٥١٪). وتُهيمن على القطاع الخاصّ المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة التي يعمل فيها حوالى ٢,٥ مليون شخص. ويؤدّي حجم الاقتصاد غير النظامي وقوّته إلى منافسة شديدة، ما يحدّ من نموّ المؤسّسات النظامية".

مثال: زمبابوي (٢٠٢٥)

نظرًا إلى التركيز على قطاع السياحة، تتمثّل إحدى أولويات التكيُّف في: "إنشاء مؤسّسات السياحة البيئية و/أو دعمها".

ترسيخ بيئة مناسبة للمؤسّسات المستدامة

تتألّف البيئة المناسبة من مجموعة من الظروف التي تُؤثِّر على قدرة المؤسّسة على الانطلاق والنموّ وتوفير فُرَص عمل لائقة. وفي حين أنَّ المساهمات المحدّدة وطنيًا هي خطط مناخية في المقام الأوّل، إلّا أنَّها تُعتبَر أيضًا خططًا وطنية للاستثمار والتنمية، وقد يؤدّي تطبيقها إلى آثار سلبية غير مقصودة على المؤسّسات بمختلف أنواعها وأحجامها. ومع ذلك، إذا استحدثت هذه المساهمات بيئةً مناسبة للمؤسّسات المستدامة، فهي تُوفِّر يقينًا سياساتيًا والتزامًا واضحًا في مجموعة من المجالات، مثل دعم البرامج المتعلّقة بالمؤسّسات، وتوفير خدمات تطوير الأعمال، والاستفادة من المشتريات العامّة، وتقديم الحوافز أو الإعانات، وسنّ إصلاحات تنظيمية أو سياساتية، وغير ذلك. ومن شأن البيئة المناسبة أن تُحسِّن الآفاق الاقتصادية، ولا سيّما للمؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلًا عن معالجة مسألة نقص فُرَص العمل اللائقة، ودعم مكاسب الإنتاجية، والتشجيع على إضفاء الطابع النظامي على الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير النظامي، مع ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية من الناحية البيئية. كذلك، فإنَّ عملية تعزيز البيئة المناسبة تنطوي على ربط السياسات الصناعية أو غيرها من خطط التحوُّل الهيكلي المفصّلة في المساهمات المحدّدة وطنيًا بأهداف التنمية المستدامة للمؤسّسات وتوليد فُرَص العمل اللائقة. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تشمل المساهمات المحدّدة وطنيًا أيضًا التزامات بتوفير الدعم التقني وتجهيز المؤسّسات من جميع الأنواع والأحجام لاجتياز المرحلة الانتقالية.

مثال: عُمان (٢٠٢٣)

"سيتمّ تعزيز بيئة الأعمال خفيضة الكربون، حيث يتولّى القطاع الخاصّ دورًا رياديًا ويتمّ تمكينه لدعم النموّ الاقتصادي العادل. يهدف هذا التمكين إلى توفير بيئة تنافسية ومُحفِّزة للقطاع الخاصّ تُشجِّع على تطوير صناعات حرّة، ومسؤولة اجتماعيًا، ومستدامة بيئيًا".

مثال: جمهورية مولدوفا (٢٠٢٠)

"تشجيع الحوافز التنظيمية والمالية التي من شأنها أن تُساعِد في تقليل المخاطر بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاصّ. وينبغي على الحكومة النظر في اعتماد حوافز وتدابير امتثال تشجّع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة على الاستثمار في تعزيز القدرة على التكيُّف مع تغيّر المناخ وتطوير الأعمال."

مثال: البرازيل (٢٠٢٤)

تنطوي المساهمة المحدّدة وطنيًا للبرازيل على خطّة التحوُّل الإيكولوجي تحت شعار "المساهمة المحدّدة وطنيًا كمنصّة استثمارية". وتُشير إلى ما يلي: "باعتبارها خطّة استثمارية من أجل التنمية المستدامة للبرازيل، ستعمل خطّة التحوُّل الإيكولوجي على إعادة هيكلة الديناميكية الاقتصادية الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة، استنادًا إلى الابتكار التكنولوجي والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ومن خلال دعم تنفيذ الخطّة المناخية، ستستجيب خطّة التحوُّل الإيكولوجي لاحتياجات التخفيف والتكيُّف في مواجهة أزمة المناخ، بينما تُعيد ترسيخ الاقتصاد البرازيلي ضمن دورة جديدة من النموّ الاقتصادي خفيض الكربون. وستُسهِم الخطّة في زيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال توفير فُرَص عمل لائقة، وتعزيز العدالة المناخية، وتقليص أوجه اللامساواة القائمة على اختلاف المناطق والأعراق والنوع الاجتماعي."

التركيز على تطوير سلاسل الإمداد والقيمة وتعزيزها

يمكن أن تتضمّن المساهمات المحدّدة وطنيًا مسارات لتطوير سلاسل إمداد وقيمة جديدة قائمة على السلع أو المنتجات، بما يُعزِّز الاقتصادات المحلّية ويعمل كمُحفِّز لتوفير فُرَص العمل اللائقة. في الوقت نفسه، فإنَّ تعزيز سلاسل الإمداد والقيمة القائمة لا يقلّ أهمّيةً نظرًا للتهديدات التي تفرضها التأثيرات المناخية وتدابير الانتقال، وما يترتّب على ذلك من تداعيات على المؤسّسات والتوظيف.

مثال: سري لانكا (٢٠٢١)

«سيتمّ خفض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الزراعة من خلال تنفيذ عدّة استراتيجيات أساسية. تقتضي إحدى هذه الخطوات تنويع الإنتاج الزراعي بعيدًا عن زراعة الأرز التي تستهلك الكثير من المياه، والتركيز على محاصيل ذات قيمة عالية مُوجَّهة أكثر نحو التصدير. وتشمل الخطوات الأخرى تحسين القيمة المضافة ودمج صغار المزارعين بشكل أفضل في سلاسل القيمة الزراعية الحديثة، بما يُقلِّل من هدر المحاصيل».

مثال: البرازيل (٢٠٢٤)

توضح المساهمة المحدّدة وطنيًا الأهداف الوطنية للتخفيف من الآثار، التي «تمَّ تعريفها كأساس لتحديد أهمّ مجالات العمل ذات الصلة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، والتي ينبغي توجيه الاستثمارات والجهود العامّة والخاصّة نحوها بشكل تفضيلي». وتشمل هذه، من بين أمور أخرى:

- توسيع إنتاج الوقود الحيوي المستدام، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وتطوير سلاسل القيمة المرتبطة بالطاقة الحيوية.
- تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال الاستخدام المستدام والفعّال للموارد الطبيعية على امتداد سلاسل الإنتاج.

في إطار خطّة التحوُّل الإيكولوجي، تُشير المساهمة المحدّدة وطنيًا أيضًا إلى ما يلي: «سيستفيد البلد من مزاياه النسبية في مجال البيئة والاستدامة لتعزيز التكثيف التكنولوجي لسلاسل الإمداد، بالإضافة إلى توسيع الهيكل الإنتاجي الوطني وتحديثه.»

تعزيز السلوك المسؤول في ممارسة الأعمال التجارية

إنَّ تعزيز السلوك المسؤول في ممارسة الأعمال التجارية ضمن المساهمات المحدّدة وطنيًا يُساعِد على مواءمة الإجراءات المناخية مع ممارسات الأعمال التي تدعم توفير فُرَص العمل اللائقة. وتُعتبَر الأدوات الدولية الرئيسية المتعلّقة بالسلوك المسؤول في ممارسة الأعمال مهمّة في هذا السياق، وهي تشمل إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعدّدة الجنسية والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظّمة العمل الدولية، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتّحدة، والمبادئ التوجيهية لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسّسات المتعدّدة الجنسيات. ونظرًا للدور الأساسي الذي تلعبه الشركات في تنفيذ الإجراءات المناخية، فإنَّ تعزيز السلوك المسؤول في ممارسة الأعمال يُساعِد على تقليل خطر الضرر الاجتماعي والبيئي، مع تعزيز العمل اللائق، والشمول الاجتماعي، والمرونة الاقتصادية. ويُساهِم ذلك أيضًا في بناء أُطُر تجارية واستثمارية شاملة ومستدامة، بالإضافة إلى سلاسل قيمة وإمداد تدعم الانتقال العادل وتُعزِّز فُرَص العمل اللائقة. ومع ذلك، لم تحظَ هذه المسألة بأهمّية كبيرة في معظم المساهمات المحدّدة وطنيًا، على الرغم من أنَّ بعضها بدأ يتوجّه نحو مواءمة المبادرات المتعلّقة بالسلوك المسؤول في ممارسة الأعمال مع الأهداف المناخية.

مثال: الأردن (٢٠٢٥)

«تعزيز دور القطاع الخاصّ في تخصيص سياسات المسؤولية الاجتماعية لدعم تدابير البنية التحتية الخضراء المتعلّقة بالأنظمة البيئية وأنشطة التكيُّف التي تدعم التنوّع البيولوجي».

تضمين التمويل اللازم لتطوير المؤسّسات المستدامة وأهداف الانتقال العادل في المساهمات المحدّدة وطنيًا

لا تزال هناك فجوات مالية كبيرة في تحقيق الانتقال العادل وأهداف التخفيف والتكيُّف على حدّ سواء. وتُعتبَر المساهمات المحدّدة وطنيًا، التي يمكن أن تشكّل أيضًا خططًا وطنية للاستثمار، منصّةً سياساتية مهمّة لمواءمة أهداف المناخ والانتقال العادل، بما في ذلك تطوير المؤسّسات المستدامة، مع تدفّقات التمويل. فتضمين تدابير دعم المؤسّسات في المساهمات المحدّدة وطنيًا يمكن أن يُساعِد البلدان على تحديد أولويات الاستثمار، وتعزيز شفافية السياسات للمستثمرين المحلّيين والدوليين، وتخصيص الميزانيات العامّة ورأس المال الخاصّ بشكلٍ أفضل. ولجذب الموارد اللازمة بشكلٍ فعّال، يمكن لاستراتيجيات التمويل أن تعتمِد على مزيجٍ من المصادر العامّة والخاصّة، المحلّية والدولية. ويمكن الاستفادة من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، مثل مصارف التنمية والمصارف التجارية والمستثمرين وقطاع التأمين، وذلك من خلال استغلال أدوارها ونقاط قوّتها المتكاملة لتسهيل حصول المؤسّسات على رأس المال، بما فيها المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة والتعاونيات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويمكن للمؤسّسات المالية أن تُساعِد أيضًا في تشجيع الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد غير النظامي على الانضمام إلى القطاع النظامي. بالإضافة إلى ذلك، عندما تسترشد الاستثمارات بعمليات العناية الواجبة الدقيقة، مدعومةً بأدوات مالية مبتكرة، من شأنها عندئذٍ تعزيز ممارسات المؤسّسات التي تُحقِّق الأهداف البيئية والاجتماعية معًا.

مثال: عُمان (٢٠٢٣)

«سيتمّ التركيز على تعزيز العمق المالي في سوق رأس المال وضمان التمويل المستدام من خلال نماذج مبتكرة لإطلاق المؤسّسات الإنتاجية، ولا سيّما المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. ويُوفِّر موقع عُمان الجغرافي الاستراتيجي ميزة رئيسية لتسهيل أُطُر التعاون الاستثماري بين المؤسّسات الخاصّة العُمانية والمجتمع التجاري الدولي، ما يجذب استثمارات أجنبية مباشرة عالية الجودة في التقنيات الخضراء ويُساعِد عُمان على تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول العام ٢٠٥٠. وستؤدّي هذه الشراكات العالمية إلى توسيع التنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلّي الإجمالي في عُمان من خلال تعزيز مساهمة الصادرات.

مثال: البرازيل (٢٠٢٤)

تتضمّن المساهمة المحدّدة وطنيًا، في إطار خطّة التحوُّل الإيكولوجي، عدّة أدوات تتعلّق بالتمويل العام والخاصّ، وتشمل:

- السندات السيادية المستدامة
- صندوق المناخ الذي أُنشئ بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/١٢,١١٤
- برنامج حشد رأس المال الخاصّ الأجنبي في البرازيل والتحوّط لتخفيف مخاطر تقلُّب أسعار العملات (برنامج إيكو إنفست البرازيلي)
- التصنيف المستدام البرازيلي
- الإصلاح الضريبي (أُطلِقَ في عام ٢٠٢٣)
- المنصّة البرازيلية للاستثمارات المناخية والتحوُّل الإيكولوجي
- النظام البرازيلي للاتجار بالانبعاثات

الاستفادة من أسواق الكربون لدعم المؤسّسات المستدامة والعمل اللائق

بما أنَّ العديد من البلدان تنظر بشكل متزايد إلى أسواق الكربون على أنّها وسيلةٌ لتقليل الانبعاثات أو تعويضها، ولا سيّما في القطاعات التي تُنتِج نسبة انبعاثات عالية، وتحقيق عائدات للحكومات والهيئات المُشارِكة، فمن الضروري أن تُساهِم أيضًا في تعزيز الانتقال العادل للجميع. من جهة، قد تُواجِه المؤسّسات الصغيرة، حتّى لو لم تكن مُشارِكة مباشرة في أسواق الكربون، تأثيرات غير مباشرة مثل ارتفاع التكاليف التي تنقلها الشركات الكبرى، وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة، وضغوط الامتثال المتزايدة. ومن جهة أخرى، يمكن للمشاركة في أسواق الكربون أن توفّر فُرَصًا للمؤسّسات، بما في ذلك المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة والتعاونيات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى، لتوليد مصادر جديدة للدخل ودعم توليد فُرَص عمل لائقة. ويمكن أن تتضمّن المساهمات المحدّدة وطنيًا التزامات لدعم مشاركة أنواع مختلفة من المؤسّسات في أسواق الكربون من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية إلى جانب المكاسب البيئية.

مثال: فيتنام (٢٠٢٢)

«تعزيز قدرة المؤسّسات على الوصول إلى برامج توفير الائتمان والمشاريع والمشاركة في تنفيذها، وتطوير سوق الكربون».

مثال: البرازيل (٢٠٢٤)

«النظام البرازيلي للتداول بالانبعاثات: يهدف تنظيم سوق الكربون إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز الابتكارات التكنولوجية خفيضة الكربون، من أجل توفير فُرَص تجارية جديدة ودعم تنفيذ السياسة الوطنية بشأن تغيُّر المناخ والاتّفاقات الدولية التي وقّعتها البرازيل».

من السياسات إلى التنفيذ الفعلي

من المهمّ إدراج مسألة الانتقال العادل في أيّ مساهمة محدّدة وطنيًا، ولا سيّما مع التركيز على تطوير المؤسّسات المستدامة. ومع ذلك، فإنَّ التنفيذ الفعّال للمساهمة المحدّدة وطنيًا سيتطلّب مشاركة ناشطة من عدّة وزارات، بما في ذلك وزارة العمل، والوزارات المسؤولة عن المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة، بالإضافة إلى الهيئات الحكومية التي تُقدِّم خدمات تطوير الأعمال أو التي تُروِّج للتعاونيات. وستلعب المشاركة الفاعلة لمنظّمات العمّال ومنظّمات أصحاب العمل دورًا أساسيًا في هذا الإطار. في هذا الصدد، ينبغي أن تُبرِز المساهمات المحدّدة وطنيًا، حتّى في مرحلة الصياغة، أهمّية اتّباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، مع الاعتراف الصريح بالدور الحيوي الذي تلعبه منظّمات العمّال ومنظّمات أصحاب العمل بصفتها جهات فاعلة في الاقتصاد الفعلي. علاوةً على ذلك، فإنَّ ربط التخطيط الاستثماري ضمن المساهمات المحدّدة وطنيًا بتدابير الانتقال العادل وتعزيز المؤسّسات المستدامة يكفل أن تكون الاستراتيجيات مدعومة بالموارد المالية اللازمة لضمان التنفيذ. ويقتضي ذلك إشراكًا مبكرًا ومستمرًّا لمزوّدي التمويل بهدف مواءمة تدفّقات التمويل مع احتياجات الانتقال في الاقتصاد الفعلي.

الموارد الرئيسية

- إرشادات لانتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع
- قرار بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع
- عرض منظّمة العمل الدولية لتعزيز المساهمات المحدّدة وطنيًا من أجل الانتقال العادل والعمل اللائق
- إعلان المؤسّسات متعدّدة الجنسيات والانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا
- جعل الانتقال العادل نحو الاستدامة البيئية واقعًا للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة
- التمويل للانتقال العادل - مسارات للعمل المصرفي والتأمين
- أداة التمويل للانتقال العادل للأنشطة المصرفية والاستثمارية
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الاستدامة البيئية
- دليل منظّمة العمل الدولية: الأعمال والانتقال العادل
- الانتقال المزدوج: تعزيز القطاع النظامي والتحوُّل نحو الاستدامة البيئية مع العمل اللائق
- التحوُّل البيئي للمؤسّسات: تحديث العمليات وأماكن العمل
- أسواق الكربون وتداعياتها من أجل انتقال عادل للجميع
- إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المؤسّسات متعدّدة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (إعلان المؤسّسات متعدّدة الجنسيات)
- المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتّحدة
- المبادئ التوجيهية لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلّقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسّسات المتعدّدة الجنسيات

ربما توضيحي أُنشئ باستخدام Adobe Firefly

الدفع قدمًا بالعدالة الاجتماعية، تعزيز العمل اللائق

منظّمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتّحدة المعنيّة بعالم العمل. نجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمّال لتعزيز نهج محوره الإنسان في مستقبل العمل من خلال توفير فُرَص العمل، وضمان حقوق العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي.

ilo.org

منظمة العمل الدولية
طريق موريلون 4 - 1211 جنيف 22
سويسرا

إدارة المؤسّسات المستدامة والإنتاجية والانتقال العادل (ENTERPRISES)
ENTERPRISES@ilo.org

أثناء إعداد هذا العمل، استخدم المصمّم برنامج Adobe Firefly لإنشاء صور ورسوم توضيحية مجرّدة. راجع المصمّم المحتوى بعناية بحسب الحاجة، وهو يتحمّل المسؤولية الكاملة عن المحتوى.

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي CC BY 4.0 الذي يسمح بإعادة الإنتاج والتوزيع والتعديل (بما في ذلك الترجمة) للمحتوى لأيّ أغراض. ويجب نسب المنشور لمنظّمة العمل الدولية كمصدر أصلي.